

# من كتب الشرق والغرب

## أصول النظام السياسي في دول الشرق والغرب

الصحافي الأمريكي وليم هنري تشمبرلن من أقدر الصحافيين في العالم، إذا خاض قلمه في أحد الموضوعات التي تفرضها عليه مهنته أخذ الحقائق من جذورها باحثاً منقياً فياضاً في غير دعاية لنفسه أو ترويج لسياسة بعينها، إنما هو يكتب ويؤلف للحقيقة في ذاتها فتبأني كتابته موضوعية بقدر ما يتأني للانسان أن ينفأ عن العامل الاعتباري.

وقد ألف كتابه «اليابان فوق ربوع آسيا» بعد أن قضى عامين متنقلاً متقصياً في أنحاء اليابان والصين ومنشوكو والفيليبين وغيرها من أقطار شرق آسيا، لموافاة مجلة «كرستيان سيانس مونيتور» بأخباره وأفكاره بصفته رئيساً لمراسليها في طوكيو، فجاء الكتاب أصدق مرجع عن تلك الأقطار باعتراف المؤلف الصحافي الشهير «جون جنتر» في كتابه «في باطن آسيا» وغيره من المؤلفين. ورأيت أن أوفق بين رغبتى في نقل ذلك الكتاب النفيس إلى قراء العربية وبين رغبة هؤلاء القراء في استيضاح ما نُمى عن اليابان من قدرتها على استيعاب البواعث التي قامت عليها المدنية الغربية مع احتفاظها بأقدم تقاليدها الشرقية، لذلك رأيت أن أقطف من منشور كتاب «اليابان فوق ربوع آسيا» ما يجيب على تساؤل القراء ومثار اهتمامهم.

\*

في موقف من مواقف الدعابة والتهمك، قال الفيلسوف الإيطالي «فيلفريدو باريتو»:

«إن الأسود يحكمون الرجال بالتناوب مع الثعالب، فالأسود يقتحمون باب الحكم بالقوة السافرة، والثعالب يأخذونه بأسباب اللين وفن الدهاء، متذرعين بالقوانين تارة وبالتقاليد أو مقتضيات العرف تارة أخرى»

وهذا الرأي يمثل بالضبط حالة اليابان ؛ فالنضال الدائم بين أسود العسكرية وتعالب السياسة هو التفاعل الذي ينبعث منه توازن السلطات المترجحة بين بريق الذهب وصليل السيوف .

جل الزعامات العسكرية والبحرية في اليابان سلالة متحدرة من أصول راسخة التقاليد عريقة المجد ، لها منذ القرون الوسطى هيبة شامخة وسلطان متغلغل في السياسة المحلية والخارجية .

وأمام تلك القوة ذات البطش والجبروت تنهض قوة المال المكسب والثورة المنظمة ، يمثلها أرباب المال من وارثي صناعات وتجارات ومصارف ضخمة ، بناها أسلافهم الأقدمون ونمت جيلا بعد جيل ، فغمرت كل الأنحاء وتخللت الثنايا وأضحّت بين الأخلاف تقليداً مقدساً أشبه بالدين منه بالدنيا .

آل « ميتسوى » مثل بارز للبيوتات المالية القديمة : استهلوا أعمالهم منذ ثلاثة قرون ، طالما عركوا في أثناءها أزمات اقتصادية وسياسية فتغلبوا عليها ، وطالما اشتبكوا مع أرباب القوة في معارك السياسة دون أن يكونوا الخاسرين ، وهم الآن أحد عشر فرعاً ينتخبون زعيمهم بقرار من مجلس الأسرة مرصود بشرط الكفاية وحدها دون الاعتبارات الأخرى . وحين يبلغ أحدهم سن الرشد عليه أن يقسم اليمين بالصيغة الآتية :

« إطاعة لتعاليم آبائنا ، وتدعيماً لأصول بيتنا الخالد ، وإنجازاً لخطة التوسع في المشروعات التي ورثناها عن أسلافنا ، أحلف يميناً صادقة أمام أرواح آبائنا المجيدة ، أنى أحترم التعاليم الموروثة في دستور بيتنا ، وأسير عليها دون تحوير أو تبديل ، وهأنذا أوقع الآن بإمضائي في حسرة هذه الأرواح النبيلة » .

أما أن الحرب سجلال بين فريقى الأسود والتعالب فذلك لأنهما كفتا ميزان تكمل إحداها الأخرى ، الأسود في حاجة دائمة إلى المال وصنع السلاح ، والتعالب في حاجة دائمة إلى السواعد التي تحمى بضاعتهم وأموالهم في البر والبحر وتفتح لهم الأسواق في الخارج .

\*

نشأ الدستور اليابانى سنة ١٨٨٩ على غرار الدستور البروسى ، قوامه برلمان ذو مجلسين ، أحدهما للنواب يقوم على أساس انتخاب حر من جميع الرجال ، والآخر للأعيان يتألف من ثلاث طوائف ، الأولى تستمد حق التمثيل من

الوراثة ، وتتنظم ممثلي الطبقات الأرستقراطية . والثانية محدودة في رجال خدموا الدولة أو امتازوا في ميدان العلم أو الثقافة، وهؤلاء يظلون أعضاء مدى الحياة . والثالثة تتألف من أعضاء منتخبين يمثلون أكبر الضرائب ، وللا كاديميا الإمبراطورية أن تختار أربعة أعضاء . ومن حق هذا المجلس أن يرفض أى قرار يصدره مجلس النواب ، كما أن ميزانية الدولة غير خاضعة لسلطة البرلمان بحيث إذا أبى الموافقة عليها أخذت الحكومة بميزانية العام السابق . والوزارة غير مسئولة إلا أمام الإمبراطور ولا تسقط مهما سحب البرلمان ثقته منها .

فالبرلمان اليابانى سلطة صورية ، قد يكون في وسعها أن تنتهد أو تتحدى ، ولكن أثرها في اطراد الحوادث شئ لا وجود له . فثلا في سنة ١٩٣٦ شكلت وزارة وليدة انتخاب حر فأسقطتها ثورة عسكرية قتل فيها بعض الوزراء والسياسيين والقواد . وفي سنة ١٩٣٧ عين الجنرال أوجاكي رئيساً للوزارة بعد أن أبدته جميع الأحزاب السياسية ولكنه لم يتمكن من مباشرة أعماله لأن الجيش حال دون ذلك .

اليابان شخصية مزدوجة : فيها يمتزج التراث القديم من عقائد وأفكار وتقاليد ، بأحدث أساليب العصر الحديث من صناعة وفن ونظام . والقاعدة الخلقية التي تقوم عليها الدولة اليابانية تتمثل في المعنى القدسي الذي يوصف به الإمبراطور — ابن السماء وسليل إلهة الشمس (أماراسواوميكاي) وفي المعنى الأبوي الذي يربطه برعيته ربطاً محكماً مصوغاً من أوامر الآلهة . فقدسية الإمبراطور هي الدعامة الأولى في بناء الدولة اليابانية ، وتليها قدسية الأسرة من حيث كونها أسس التماسك الخلقى والاجتماعي في هيكل الوحدة القومية .

مثل هذه العقائد تطبع في أذهان الشعب منذ نعومة الأظفار . إن أروع حفل يقام في كل مدرسة ابتدائية هو ذلك الذي يُتلى فيه النطق السامي عن التربية والتعليم ، إذ يتسلم الناظر في إجلال وخشوع صندوقاً من الخشب المصقول ذا لون أبيض ، ويبرز منه وثيقة ملفوفة في الحرير الخالص ، ثم يقرأ في جو مكهرب تسوده الرهبة ما نصه : —

« يارعايى اكونوا أبناء بررة محبين لإخوتكم وأخواتكم ، أوفياء لأزواجكم وأصدقائكم ، والترموا التواضع والاعتدال ، ومدوا يد الخير

للجميع ، واطلبوا العلوم والفنون ، لتقوى فيكم ملكات التفكير والفطنة ،  
وقوموا في أنفسكم مناحي الأخلاق والتهديب .  
ادأبوا على السعى للخير العام ، واعملوا للمصالح الاجتماعية ، واحترموا  
الدستور دائماً وأطيعوا القانون . فإذا ما بلغكم نذير الخطوب ، ونادتكم صيحة  
الوطن فاستجيبوا بكل معاني الشجاعة والقداء ، وابدلوا نفوسكم في سبيل  
الدولة ، لتصونوا عزتنا وتحرسوا عرشنا الامبراطورى الذى تزوج فيه معالى  
السماء والأرض .

من هؤلاء التلاميذ من يرقى إلى أرفع مناصب الدولة فيسعد بحضور الحفلات  
النادرة التى يظهر فيها الإمبراطور بشخصه وجلاله . وما إن يخطو ابن السماء بين  
الصفوف من القادة وكبار الساسة والأفذاذ حتى يفض هؤلاء من أبصارهم لثلاث تقع  
نظراتهم على طلعتة السماوية .

\*

### هل اليابان دولة ديمقراطية ؟

فكرة قدسية الإمبراطور سد هائل بين نظامها وبين الأنظمة الديمقراطية  
التى يعد فيها الملك من العنصر البشرى . ثم إن حريات العقل من خطابة ونشر  
واجتماع بعيدة الغور والمدى فى دول الديمقراطية الحقة بقدر ما هى محدودة  
فى اليابان بفعل السلطات التى يتولاها البوليس فينفذ منها إلى صميم الحريات ،  
مهيمناً على شتى الحركات الصادرة من الأفراد والجماعات ، فى حين أن البرلمان  
الذى هو سلطة التشريع والرقابة فى النظام الديمقراطى ليس فى اليابان سوى  
جسد بلا روح أو هيكل عظمى بلا لحم ولا دم .

### فهل هى دولة ديكتاتورية ؟

ليس فى اليابان طاغية واحد تتركز فى يده سلطات الدولة على النحو النازى  
أو الفاشيستي أو السوفييتى حيث يحكم الديكتاتور من فوق حزبه الواحد المتحكم ،  
ويقصر نشاط الصحافة والمسرح والراديو على الترويج لمذهبه والدعاية لأفكاره ،  
فالكثافة والإذاعة والنشر والمخطابة أبواق لا ينفخ فيها سوى الحزب وقائده .  
أما فى اليابان فلا يوجد قائد أو سياسى بعينه حائز لسلطان الديكتاتور ، ولا يقضى  
النظام سياسة إيجابية تفرض أفكاراً بذاتها أو مذهباً بعينه ؛ لأن حرية الكتابة  
القول مزية سلبية تتيح النقد دون الترويج والدعاية لتفريق معين . فبينما

لا تطبق الحكومة الديكتاتورية أبسط ألوان النقد إذ تندفع الصحف اليابانية في التهجم على الوزارة الحاكمة تقريباً من الرأي العام واستمالة له . كما أنه لا توجد صحيفة بعينها تعد لساناً لأية وزارة من الوزارات ، فالصحافة حرة في التعبير لا يعوقها عن مساواة نظائرها في البلاد الديمقراطية سوى هيمنة البوليس عليها . وليس في اليابان قانون للقفز ، فلا عاصم هناك للوزراء وكبار الوطنيين من لدع الصحافة إياهم وتجريح أشخاصهم أو تشرح سيرتهم والظمن في سلوكهم ، وفي هذا المضمار تبد حرية الصحافة اليابانية حرية أية صحافة ديمقراطية .

أكبر الظن أن اليابان فيما قبل هذه الحرب الأخيرة لم تنهياً للنظام الفاشيستي لأنها لم تخسر حرباً كما خسرت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، ولم تُفرض عليها معاهدة شديدة الوطأة كما عاهدت فرنسا يستغلها رجل صلب المراس كما استغلها جبار ألمانيا ، ولم تهدد بحظر أحمر يتخذ من الإضراب العنيف وسيلة لشل الحياة الاقتصادية كما حدث في إيطاليا .

ثم كيف ينمو جنين الديكتاتورية والبوليس قائم لا ينم 1 وأين ذلك الطاغية الذي يتمكن من جذب عدد كاف من الأنصار في غفلة من البوليس 1 أكثر من هذا أن فكرة تقديس الإمبراطور الراسخة في نفوس المحافظين والطبقة العسكرية كقيلة بالوقوف سداً منيعاً بين أي رجل أو هيئة بذاتها وبين التأييد القومي الجماعي .

السلطة في اليابان تشع من مختلف الجوانب ، وتلتقي في شخصية معنوية تتركز فيها صفة الدولة ونظامها الخلقى وتنبعث منها ضروب النشاط وال عمران . الدولة اليابانية لا تنقسم أي شكل من أشكال النظام السياسي المقررة ، ولا تنطبق عليها أقيسة التسميات المصطلح عليها ؛ فهي في مجموعها أضيق حرية من ديمقراطية بريطانيا وأمريكا ، وأوسع حرية من الدكتاتورية النازية أو الفاشيستي أو السوفيتية . فالأقرب إلى الصواب أن تسمى دولة شبه فاشيستي .